وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
قسم العلوم المالية والمصرفية
اساسيات المحاسبة
المرحلة الاولى

المحاضرة الرابعة

العمليات المالية
(نظرية القيد المزدوج)

اعداد

م.م امير صبار عبد

٢٠٢٤ -٢٠٢٥

ثانياً: طريقة القيد المزدوج

تقوم هذه الطريقة على أساس أن أي عملية من العمليات ذات الأثر المالي تتم بين طرفين يتم تحليلها وتسجيلها بالشكل الذي يمكن معه تحديد أثرها على كلاهما أي على كلا الطرفين المتعاملين، بمعنى أن العملية المالية تحلل إلى:

الطرف الأول: الوحدة الاقتصادية.

الطرف الثاني: الغير الذي تتعامل معه.

وفي ضوء هذا التحليل تتم عملية التسجيل في الدفاتر بحيث يمكن التعرف على طرفي كل عملية بسهولة وتتبع أثرها المباشر على نشاط الوحدة، ولعل السبب الأساس وراء اعتماد هذه الطريقة في عمليات الإثبات ما يمكن أن يتحقق عنها دون غيرها فمعها يتم:

- تخصيص الحسابات ويقوم على فرض أن كل عملية تتم بين شخصين يكون أحدهما مدين بقيمة ما استلم والآخر دائن بقيمة ما أعطى ومن ثم فإن كل شخص يمثل حساب.
- معادلة الميزانية وتقوم على فرض وجود أثر متوازن على عناصر الميزانية.
- تحليل العمليات أو المعاملات فالاهتمام ينصب على العمليات ذاتها وذلك من حيث الأثر الذي تحدثه كل عملية على طرفيها بحيث يكون القيد بالصيغة الآتية:

××× **من حـ/ الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ الشيء** ←——— **أستلم**

××× **إلى حـ/ الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى ذلك الشيء** ←——— **أعطى**

ومن هذا القيد يكون الطرف الآخذ للشيء هو الطرف المدين فيه، والطرف العاطي للشيء هو الطرف الدائن فيه.

ومن الجدير بالذكر أن طريقة القيد المزدوج بنيت على أساسين مهمين هما:

١- كل عملية ذات قيمة مالية يتم فيها مبادلة لقيمة معينة أو تحويل ونقل للشيء بين طرفين يكون الطرف الآخذ والمستلم للقيمة هو الطرف الأول، والطرف العاطي والمسلّم لها هو الطرف الثاني.

٢- إن الطرف الذي أخذ وأستلم القيمة يكون مديناً بها، والطرف الذي أعطاها وسلمها يكون دائناً بها.

وتثبت العملية المالية وتسجل وفقاً لهذه الطريقة إما بالقيد البسيط أو بالقيد المركب، والقيد البسيط هو الذي يخصص للعمليات التي يتأثر بها حسابين فقط، فيتم إثبات أحدهما في الطرف المدين والثاني في الطرف الدائن، أما القيد المركب فيخصص للعمليات التي يكون فيها أحد طرفي العملية أو كلاهما أكثر من حساب، وحتى تتم عملية الإثبات هذه بشكلها الصحيح يتوجب إتباع مجموعة من الخطوات وفقاً لتسلسلها الآتي:

١- تحديد الحسابات المتأثرة بالعملية المالية.

٢- تحديد الآخذ وتحديد العاطي.

٣- وضع الآخذ في الطرف المدين (منه) من القيد والعاطي في الطرف الدائن (له) من القيد.

٤- إثبات القيد بالقيمة (الدينار) وليس بالكمية والتأكد من توازنه وذلك بتساوي الطرف المدين منه مع الطرف الدائن فضلاً عن توضيحه وشرحه.

مثال (٥):

أدناه مجموعة من العمليات التي قام بها التاجر (كريم) خلال فترة معينة والمطلوب إثباتها في دفاتره وفقاً لطريقة القيد المزدوج:

١- بدأ عمله التجاري بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار أودعها في الصندوق.

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق	الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ
٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/رأس المال	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى

شرح القيد: بدأ العمل التجاري.

٢- اشترى بضاعة من التاجر حسن بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً.

٥٠٠٠ من حـــ/البضاعة (المشتريات)	الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ
٥٠٠٠ إلى حـــ/الصندوق	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى

شرح القيد: شراء بضاعة نقداً.

٣- باع أثاث إلى التاجر خالد بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار على الحساب.

١٠٠٠٠ من حـــ/ المدينون (خالد)	الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ
١٠٠٠٠ إلى حـــ/الأثاث	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى

شرح القيد: بيع أثاث بالآجل لخالد.

٤- اشترى سيارة بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار نقداً.

٥٠٠٠٠ من حـــ/ السيارة	الطرف المدين (منه) الطرف الذي أخذ
٥٠٠٠٠ إلى حـــ/الصندوق	الطرف الدائن (له) الطرف الذي أعطى

شرح القيد: شراء سيارة نقداً.

نستنتج مما تقدم أن تحليل العمليات المالية وفقاً لطريقة القيد المزدوج:

١- يرتكز على فكرتين أساسيتين هما الازدواج والتوازن، ويعني الازدواج أن لكل عملية مالية طرفين أحدهما (مدين: Debit) والآخر (دائن: Credit)، أي يترتب عنها آثار مزدوجة تتمثل في مديونية أحد الأطراف وهو الذي يحصل على القيمة أو المنفعة ودائنية الطرف الآخر الذي فقد تلك القيمة أو المنفعة، أما التوازن فيعني ضرورة تساوي القيمة المدينة مع القيمة الدائنة.
٢- يرمز لكلمة مدين (منه) ولكلمة دائن (له).
٣- ينظر هذا التحليل إلى الوحدة الاقتصادية على أنها شخصية معنوية مستقلة عن صاحبها، بمعنى أن تحليل العملية إلى طرفين أحدهما مدين والآخر دائن إنما ينصب على أثر هذه العملية على الوحدة ذاتها بعلاقتها بالغير.

طريقة معادلة الميزانية كأساس في تطبيق القيد المزدوج

تفسر هذه الطريقة فكرة القيد المزدوج استناداً إلى تحليل أثر العمليات المالية على عناصر المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتقوم على:

١- أن لكل وحدة اقتصادية مركز مالي في أي لحظة معينة أو تاريخ معين يتضمن:
- ممتلكاتها كالأراضي والمباني والبضاعة والنقد ويطلق عليها أسم الموجودات.
- المال المخصص لممارسة النشاط ويطلق عليه برأس المال مضافاً له ما اقترضته الوحدة من الغير ويطلق عليه أسم المطلوبات.

٢- أن التوازن بين مجموع قيم الموجودات من جهة ومجموع قيم الحقوق أو الالتزامات من جهة أخرى في أي لحظة أو تاريخ معين سببه أن الممتلكات تساوي المطلوبات ورأس المال، وعلى ذلك فإن أي عملية تحدث في الوحدة خلال الفترة التي تلي تلك اللحظة أو التاريخ لابد وأن تؤثر على قيم العناصر التي يتضمنها المركز المالي مع بقاء هذا المركز في حالة توازن حتى بعد حدوث العملية المالية.

ويمكن إيضاح أثر العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية من خلال أسلوبين هما (المعادلة والحساب) وفيما يلي تفصيلاً لهما:

الأسلوب الأول: أسلوب المعادلة

يقدم أسلوب المعادلة تفسيراً لطريقة القيد المزدوج وذلك باعتبار أن التحليل ينصب على الأثر الذي تحدثه العمليات المالية على عناصر المركز المالي، سواء أكان هذا الأثر بالزيادة أو النقصان، ويتطلب تطبيقه الخطوات الآتية:

١- تحديد المركز المالي للوحدة في تاريخ معين.
٢- تحليل كل عملية مالية تقوم بها الوحدة بعد هذا التاريخ إلى طرفين (مدين ودائن) حسب طريقة القيد المزدوج.

٣- تحديد أثر العملية على عناصر المركز المالي الذي سبق حدوثها.
٤- إعداد مركز مالي جديد للوحدة.

ويرتبط بهذا الأسلوب مجموعة من المفاهيم تتحدد بـ (العناصر المحاسبية، المعادلة المحاسبية، تأثير العمليات المالية على عناصر المعادلة) يتوجب بيانها على النحو الآتي:

العناصر المحاسبية: وتتكون من ثلاث عناصر رئيسة هي:
١- الموجودات (أو الأصول): ويتفرع عنها الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة والموجودات الأخرى.
٢- المطلوبات (الخصوم أو الالتزامات): ويتفرع عنها المطلوبات (أو الالتزامات) طويلة الأجل والمطلوبات (أو الالتزامات) قصيرة الأجل والمطلوبات الأخرى.
٣- رأس المال (حقوق الملكية).

المعادلة المحاسبية (معادلة الميزانية): هناك علاقة مباشرة بين مجموعة الموجودات التي تمتلكها الوحدة ومجموعة المطلوبات والحقوق (رأس المال)، بحيث لا يمكن أن تمتلك أي وحدة من الوحدات موجودات معينة دون أن تكون هناك التزامات مترتبة عليها ومساوية لها، وهذه العلاقة من شأنها أن تحدث توازن تلقائي بين قيمة المجموعتين، فلا يمكن أن تزيد قيمة أي مجموعة عن قيمة المجموعة الأخرى، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة معادلة الميزانية، أي أن صيغة معادلة الميزانية هي:

الموجودات = المطلوبات + رأس المال (حقوق الملكية)

تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية: فإذا بدأت أي وحدة اقتصادية في تاريخ معين بمركز مالي، فأي عملية تحدث بعد هذا التاريخ ستغير من عناصر هذا المركز دون أن تغير من توازنه، بعبارة أخرى تؤدي العمليات المالية باختلاف أنواعها إلى أحداث تغيير بالزيادة أو النقصان في قيم العناصر المحاسبية الأساسية لمعادلة الميزانية، إلا أنها لا تغير من توازنها.

تنبيه وإشارة مهمة:

هناك مجموعة من القواعد يتوجب على الطالب من هذه اللحظة وفي هذه المرحلة مراعاتها وفهمها، فهي الأساس الذي يقوم عليه العمل المحاسبي:
١- الموجودات بطبيعتها وعلى اختلاف أنواعها (**مدينة**) فأي زيادة في أي عنصر من عناصرها سيتأثر به الطرف المدين من العملية المالية، وعلى العكس تماماً فأي نقص في أي عنصر من عناصرها يعتبر دائناً.
٢- المطلوبات على اختلاف أنواعها ومعها رأس المال طبيعتها (**دائنة**) فأي زيادة في أي عنصر من عناصرها سيتأثر به الطرف الدائن من العملية المالية، وعلى العكس تماماً فأي نقص في أي عنصر من عناصرها يعتبر مديناً.
٣- أي زيادة في أي عنصر من عناصر الموجودات سيقابله في نفس الوقت إما زيادة في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال أو نقص في عنصر آخر من عناصر الموجودات.
٤- أي نقص في أي عنصر من عناصر الموجودات سيقابله في نفس الوقت إما زيادة في عنصر آخر من عناصر الموجودات أو نقص في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
٥- أي زيادة في أي عنصر من عناصر المطلوبات ورأس المال سيقابله في نفس الوقت إما زيادة في عنصر آخر من عناصر الموجودات أو نقص في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال.
٦- أي نقص في أي عنصر من عناصر المطلوبات ورأس المال سيقابله في نفس الوقت إما زيادة في عنصر آخر من عناصر المطلوبات ورأس المال أو نقص في عنصر آخر من عناصر الموجودات.

ولبيان التغيرات السابقة في عناصر معادلة الميزانية يوضح الشكل (١-٢) التالي الأثـر في الزيادة أو النقص في أي عنصر من تلك العناصر من خلال أربعة احتمالات وكما يأتي:

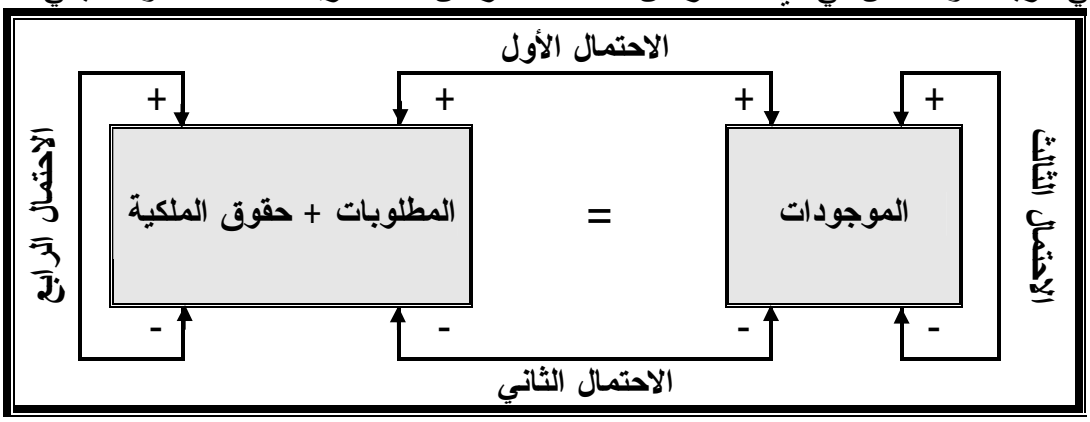

الشكل (١-٢)

احتمالات التغير في عناصر معادلة الميزانية

فالشكل أعلاه هو ترجمة لما تم التنبيه إليه في القواعد السابقة.

مثال (٦):

فيما يلي مجموعة من العمليات التي حدثت في إحدى الوحدات الاقتصادية خلال فترة معينة:

١- وقعت زيادة في موجود مقابل نقص في موجود أخر.
٢- وقعت زيادة في موجود مقابل زيادة في أحد عناصر المطلوبات.
٣- وقعت زيادة في موجود مقابل زيادة في رأس المال.
٤- وقع نقص في موجود مقابل نقص في أحد عناصر المطلوبات.
٥- وقع نقص في موجود مقابل نقص في رأس المال.
٦- وقعت زيادة في أحد عناصر المطلوبات مقابل نقص في رأس المال.
٧- وقعت زيادة في أحد عناصر المطلوبات مقابل نقص في عنصر أخر منها.
٨- وقع نقص في أحد عناصر المطلوبات مقابل زيادة في رأس المال.
٩- وقعت زيادة في أحد عناصر حقوق الملكية مقابل نقص في عنصر أخر منها.

المطلوب: وضح من خلال الإشارة (+ ، -) تأثير العملية المالية في كل فقرة مـن الفقـرات أعلاه على معادلة الميزانية.

الحل:

ت	الموجودات		= المطلوبات		+ حقوق الملكية	
١	+	(-)				
٢	+		+			
٣	+				+	
٤	(-)		(-)			
٥	(-)				(-)	
٦			+		(-)	
٧			+	(-)		
٨			(-)		+	
٩					+	(-)

مثال (٧):

فيما يلي قائمة المركز المالي لمحلات أحمد التجارية كما هي عليه في ٢٠١٠/١٢/٣١

الموجودات	قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠١٠/١٢/٣١		المطلوبات ورأس المال
٥٠٠٠٠	الصندوق	٢٠٠٠٠	الدائنون
١٠٠٠٠	المدينون	٥٨٠٠٠٠	رأس المال
١٤٠٠٠٠	الأثاث		
٤٠٠٠٠٠	المباني		
٦٠٠٠٠٠	إجمالي الموجودات	٦٠٠٠٠٠	إجمالي المطلوبات ورأس المال

وفي شهر كانون الثاني من العام ٢٠١١ قام التاجر أحمد بمجموعة من العمليات تفاصيلها كما يأتي:

١- اشترى أثاث بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً.
٢- اشترى أثاث بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار على الحساب من محلات السعد التجارية.
٣- أضاف إلى رأس المال مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار أودعه الصندوق.
٤- سدد مبلغ ٦٠٠٠٠ دينار نقداً من ثمن الأثاث المشترى من محلات السعد التجارية.
٥- استلم من أحد العملاء (المدينون) مبلغ ٤٠٠٠ دينار نقداً.
٦- سحب أثاث للاستخدام الشخصي قيمتها ٣٠٠٠٠ دينار.
٧- سدد مبلغ ٨٠٠٠ دينار لأحد الدائنين بشكل أثاث.
٨- سدد المتبقي في ذمته من ثمن الأثاث المشترى من محلات السعد التجارية من ماله الخاص.

المطلوب:

١- بيان أثر العمليات أعلاه على معادلة الميزانية باستخدام أسلوب المعادلة.
٢- تصوير قائمة المركز المالي للمحلات في نهاية شهر كانون الثاني من العام ٢٠١١.

الحل للمطلوب (١):

ت	الموجودات								=	المطلوبات	+	حقوق الملكية	
	الصندوق	+	المدينون	+	الأثاث	+	المباني	=	الدائنون	+	رأس المال		
	٥٠٠٠٠	+	١٠٠٠٠	+	١٤٠٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	٢٠٠٠٠	+	٥٨٠٠٠٠		
١	(٥٠٠٠) ٤٥٠٠٠	+	١٠٠٠٠	+	٥٠٠٠ ١٤٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	٢٠٠٠٠	+	٥٨٠٠٠٠		
٢	٤٥٠٠٠	+	١٠٠٠٠	+	٨٠٠٠٠ ٢٢٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	٨٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠	+	٥٨٠٠٠٠		
٣	١٠٠٠٠٠ ١٤٥٠٠٠	+	١٠٠٠٠	+	٢٢٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	١٠٠٠٠٠	+	١٠٠٠٠٠ ٦٨٠٠٠٠		
٤	(٦٠٠٠٠) ٨٥٠٠٠	+	١٠٠٠٠	+	٢٢٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	(٦٠٠٠٠) ٤٠٠٠٠	+	٦٨٠٠٠٠		
٥	٤٠٠٠ ٨٩٠٠٠	+	(٤٠٠٠) ٦٠٠٠	+	٢٢٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	٤٠٠٠٠	+	٦٨٠٠٠٠		
٦	٨٩٠٠٠	+	٦٠٠٠	+	(٣٠٠٠٠) ١٩٥٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	٤٠٠٠٠	+	(٣٠٠٠٠) ٦٥٠٠٠٠		
٧	٨٩٠٠٠	+	٦٠٠٠	+	(٨٠٠٠) ١٨٧٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	(٨٠٠٠) ٣٢٠٠٠	+	٦٥٠٠٠٠		
٨	٨٩٠٠٠	+	٦٠٠٠	+	١٨٧٠٠٠	+	٤٠٠٠٠٠	=	(٢٠٠٠٠) ١٢٠٠٠	+	٢٠٠٠٠ ٦٧٠٠٠٠		

الحل للمطلوب (٢):

الموجودات		قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠١١/١/٣١		المطلوبات ورأس المال
٨٩٠٠٠	الصندوق		١٢٠٠٠	الدائنون
٦٠٠٠	المدينون		٦٧٠٠٠٠	رأس المال
١٨٧٠٠٠	الأثاث			
٤٠٠٠٠٠	المباني			
٦٨٢٠٠٠	إجمالي الموجودات		٦٨٢٠٠٠	إجمالي المطلوبات ورأس المال

ونظراً للانتقادات التي وجهت إلى أسلوب المعادلة كونها تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً في توضيح أثر العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية، عليه تم استخدام أسلوب ثاني في هذا المجال وهو أسلوب الحساب.

الأسلوب الثاني: أسلوب الحساب

الحساب هو عبارة عن جدول أو نموذج معين يظهر الزيادة والنقص في عناصر القوائم المالية كوسيلة لتبويب وتجميع العمليات والأحداث المالية التي تحدث خلال الفترة، ويتكون من جانبين:

- جانب أيمن ويسمى بالجانب المدين أو منه.
- جانب أيسر ويسمى بالجانب الدائن أو له.

ويأخذ هذا الحساب شكل حرف (T)، ومن جانبيه المدين والدائن يمكن إثبات وتوضيح كل التغيرات التي تحدث في أي حساب من الحسابات التي تتأثر بها العمليات المالية.

أما آلية عمل هذا الأسلوب فتتم وفقاً لما يأتي:

- فتح صفحة مستقلة أو سجل مستقل لكل فقرة أو بند من بنود عناصر الميزانية.
- يطلق على هذه الصفحة بصفحة الحساب.
- يثبت في هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على فقرة أو بند الميزانية بالزيادة أو النقصان نتيجة العمليات التي تقوم بها الوحدة خلال الفترة.
- يتم حصر أثر هذه التغيرات في نهاية الفترة المالية وذلك لأعداد قائمة المركز المالي.

والعمليات المالية كما هو معلوم تكون ذات أثر مزدوج على حسابين أو أكثر مع اختلاف جانب التأثير فيهما من جهة وبقاء مقدار القيمة المؤثرة متساوية من جهة أخرى.

أنواع الحسابات

يوجد تبويبات عدة يمكن من خلالها التعرف على أنواع الحسابات لعل من أهمها ما يأتي:

أولاً من حيث الشخصية وتقسم إلى:

١- الحسابات الشخصية: وتتضمن أسماء الأشخاص سواء كانوا حقيقيين أو معنويين كأسماء الدائنين والمدينين وتقسم هذه الحسابات إلى:

- الحسابات الشخصية الحقيقية (أشخاص طبيعيون): وتتضمن أسماء الأشخاص الطبيعيون (أحمد، محمد، حسن،..الخ) مدينون أو دائنون.
- الحسابات الشخصية المعنوية (أشخاص معنويون): وهي الحسابات الخاصة بالوحدات الاقتصادية (الشركات والمنشآت والمشاريع) التي لها شخصية مستقلة عن مالكيها كالشركة العامة للغزل والنسيج مثلاً وشركة أو معمل الأدوية في سامراء أو المصارف وما إلى ذلك، فضلاً عن حساب المصرف ورأس المال .

٢- الحسابات غير الشخصية وتقسم إلى:

- الحسابات الحقيقية: كالممتلكات الخاصة بالوحدة وتمثل عناصر المركز المالي، وهي بطبيعة الحال لا تقفل في نهاية السنة المالية، وتقسم إلى حسابات حقيقية مادية ويطلق

عليها بالموجودات الملموسة كالأراضي والمباني ..الخ، وحسابات حقيقية معنوية ويطلق عليها بالموجودات غير الملموسة كشهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامة التجارية ..الخ.

- الحسابات الاسمية: وهي عبارة عن حسابات وسيطة تفتح خلال السنة وتقفل في نهايتها في الحسابات الختامية ومنها على سبيل المثال كل ما يتعلق بالمصاريف والخسائر كمصاريف الماء والكهرباء ومصاريف الإعلان وخسائر الحريق ..الخ، وكذلك كل ما يتعلق بالأرباح والإيرادات كأرباح البيع وإيراد العقار والفوائد الدائنة ..الخ.

ثانياً من حيث عناصر القوائم المالية وتقسم إلى:

١- قائمة الدخل (المتاجرة والأرباح والخسائر): وتقسم إلى كل من الإيرادات والمصروفات.

٢- قائمة المركز المالي: وتقسم إلى ثلاث حسابات رئيسة هي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

ويمكن تمثيل هذا التبويب لأنواع الحسابات بالشكل (٢-٢) الأتي:

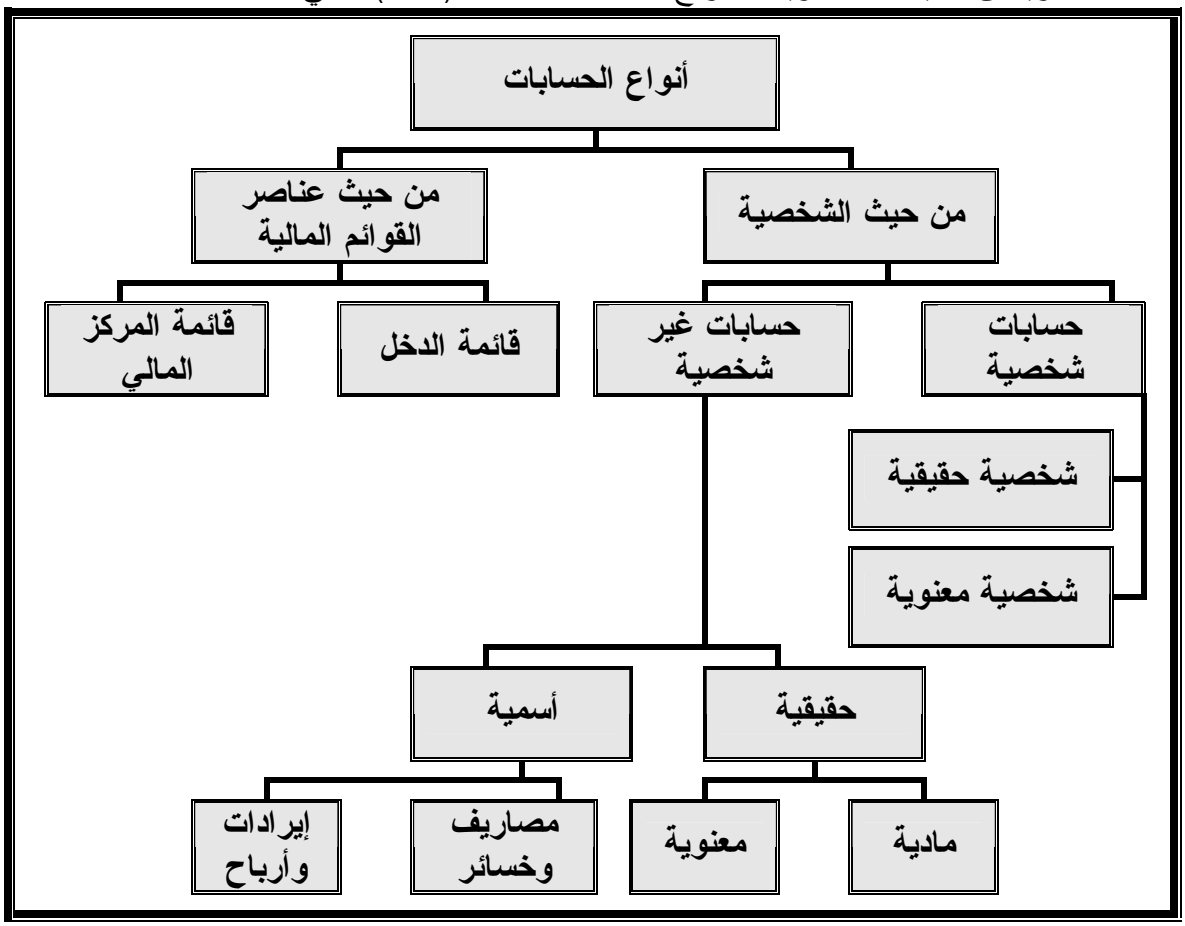

الشكل (٢-٢)
أنواع الحسابات

قواعد وخطوات التسجيل في الحساب

لكل حساب مهما كان نوعه وتقسيمه مجموعة من العناصر يمكن تحديدها بالصيغة الآتية:

رصيد الحساب أول المدة + الإضافات خلال المدة = النقص خلال المدة + رصيد الحساب أخر المدة

ولغرض إثبات العمليات المالية وتوضيح أثرها في كل حساب من الحسابات يتوجب إتباع الآتي:

أولاً: إدراج رصيد أول المدة (إن وجد) في الحساب، وهو الرصيد المتبقي في الفترة السابقة.

ثانياً: تسجيل الإضافة أو النقص في الحساب الناتجة عن تحليل العمليات المالية، وتتم عملية التحليل لإثبات الإضافة أو النقص وفقاً للخطوات الآتية:

١- تحديد الحسابات المعنية التي تتأثر بالعملية.
٢- تحديد طبيعة الحسابات التي تتأثر بالعملية هل هي إحدى حسابات الموجودات أو المصروفات أم هي إحدى حسابات المطلوبات وحقوق الملكية أو الإيرادات.
٣- تحديد أثر كل عملية على الحسابات المعنية، بمعنى هل تؤدي العملية إلى زيادة أو نقص في الحسابات المختصة.
٤- تطبيق قواعد المديونية والدائنية لتحديد الحسابات التي تُجعل مدينة والحسابات التي تُجعل دائنة.
٥- التأكد من أن الطرف المدين لكل عملية مساوٍ للطرف الدائن.

ويمكن توضيح هذه الخطوات بالمخطط (٣-٢) الآتي:

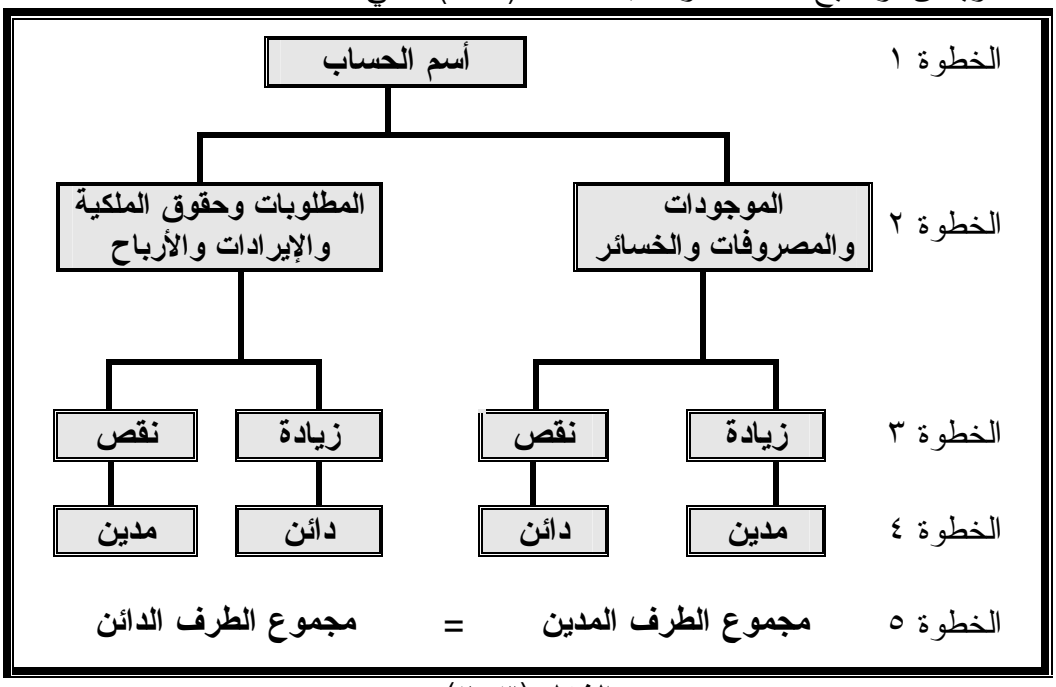

الشكل (٣-٢)

خطوات تحليل العمليات المالية وفقاً لأسلوب الحساب

ثالثاً: استخراج رصيد الحساب في أخر المدة.

ويتوجب عند تحليل أثر العمليات أو اعتماد أسلوب الحساب التنبه لما يأتي:

١- كل عناصر الموجودات طبيعة حساباتها مدينة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب المدين، عليه فأي زيادة في قيمها ستكون مدينة وبعكسها النقص سيكون دائناً، ويأخذ الشكل العام للحساب الصيغة الآتية:

مدين (منه)	كافة حسابات الموجودات		دائن (له)
رصيد أول المدة	×××		
+ الإضافة	×××	×××	النقصان
		×××	الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	×××		

٢- كل عناصر المطلوبات طبيعة حساباتها دائنة ويثبت رصيد أي حساب منها في الجانب الدائن، عليه فأي زيادة في قيمها ستكون دائنة وبعكسها النقص سيكون مديناً، ويأخذ الشكل العام للحساب الصيغة الآتية:

مدين (منه)	كافة حسابات المطلوبات		دائن (له)
		×××	رصيد أول المدة
النقصان	×××	×××	+ الإضافة
الفرق	×××		
	×××	×××	
		×××	رصيد أخر المدة

٣- رصيد رأس المال من الأرصدة ذات الطبيعة الدائنة ويثبت في الجانب الدائن من الحساب، عليه فأي زيادة فيه ستكون دائنة وبعكسها النقص سيكون مديناً، ويأخذ الشكل العام للحساب الصيغة الآتية:

مدين (منه)	حـ/ رأس المال (حقوق الملكية)		دائن (له)
		×××	رصيد أول المدة
النقصان	×××	×××	+ الإضافة
الفرق	×××		
	×××	×××	
		×××	رصيد أخر المدة

٤- المصروفات والخسائر من الحسابات ذات الطبيعة المدينة ويثبت رصيدها في الجانب المدين من الحساب، عليه فأي زيادة فيها ستكون مدينة وبعكسها النقص سيكون دائناً، ويأخذ الشكل العام للحساب الصيغة الآتية:

مدين (منه)	كافة حسابات المصروفات والخسائر		دائن (له)
رصيد أول المدة	×××		
+ الإضافة	×××	×××	النقصان
	×××		الفرق
	×××	×××	
رصيد أخر المدة	×××		

٥- الإيرادات والأرباح من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة ويثبت رصيدها في الجانب الدائن من الحساب، عليه فأي زيادة فيها ستكون دائنة وبعكسها النقص سيكون مديناً، ويأخذ الشكل العام للحساب الصيغة الآتية:

مدين (منه)	كافة حسابات الإيرادات والأرباح		دائن (له)
		×××	رصيد أول المدة
النقصان	×××	×××	+ الإضافة
الفرق	×××		
	×××	×××	
		×××	رصيد أخر المدة

ويمكن توضيح الفقرات الخمس السابقة وكذلك علاقة كافة الحسابات بـــالقوائم الماليـــة بالشكل (٤-٢) الآتي:

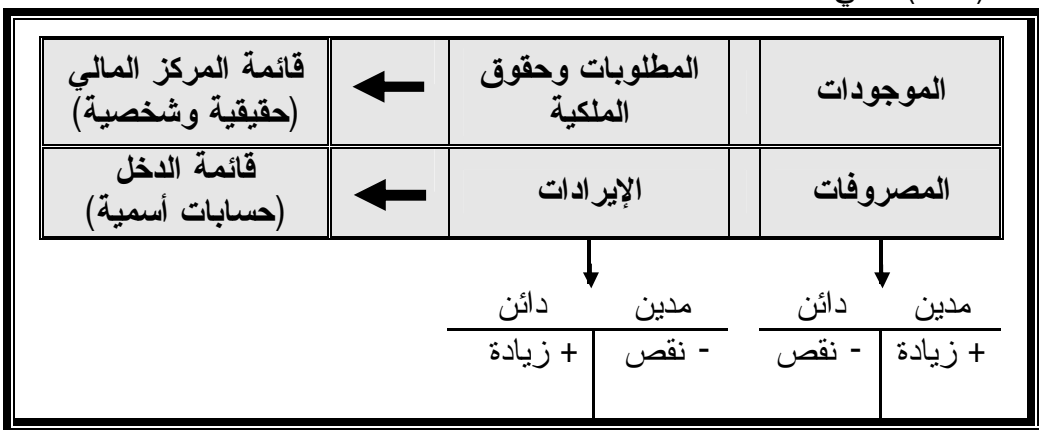

الشكل (٤-٢)
طبيعة الحسابات وعلاقتها بالقوائم المالية

مثال (٨):

فيما يلي قائمة المركز المالي لمحلات صلاح التجارية كما هي عليه في ٢٠١٠/١/١

الموجودات	قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠١٠/١/١		المطلوبات ورأس المال
٦٠٠٠٠	الصندوق	٢٠٠٠٠	الدائنون
١٨٠٠٠	المدينون	؟	رأس المال
٢٤٠٠٠٠	البضاعة		
٣١٨٠٠٠	إجمالي الموجودات	٣١٨٠٠٠	إجمالي المطلوبات ورأس المال

وخلال العام قام التاجر بمجموعة من العمليات تفاصيلها كما يأتي:

١- اشترى آلات حاسبة بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار نقداً.
٢- باع بضاعة إلى التاجر خالد بمبلغ ١٢٠٠٠٠ دينار واستلم ٧٠٠٠٠ دينار منها نقداً وسجل الباقي على الحساب.
٣- اشترى بضاعة على الحساب بمبلغ ٩٠٠٠٠ دينار من محلات الحسن التجارية.
٤- سدد ما بذمته إلى محلات الحسن التجارية نقداً.
٥- سحب مبلغ ٧٠٠٠ دينار نقداً للاستخدام الخاص.
٦- سدد التاجر خالد نصف ما بذمته نقداً.

المطلوب:

أولاً: بيان أثر العمليات أعلاه على المركز المالي لمحلات صلاح باستخدام أسلوب الحساب.
ثانياً: تصوير قائمة المركز المالي للمحلات في ٢٠١٠/١٢/٣١.

الحل للمطلوب أولاً:

الموجودات = المطلوبات + رأس المال (حقوق الملكية)
٣١٨٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ + س
٣١٨٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ = س
∴ س = ٢٩٨٠٠٠ رأس المال في ٢٠١٠/١/١

حـــ/ الصندوق	
٦٠٠٠٠ رصيد ١/١	٣٠٠٠٠ الآت حاسبة
٧٠٠٠٠ بضاعة	٩٠٠٠٠ دائنون
٢٥٠٠٠ مدينون	٧٠٠٠ رأس المال
	٢٨٠٠٠ الفرق
١٥٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠
٢٨٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـــ/ المدينون	
١٨٠٠٠ رصيد ١/١	٢٥٠٠٠ صندوق
٥٠٠٠٠ بضاعة	
	٤٣٠٠٠ الفرق
٦٨٠٠٠	٦٨٠٠٠
٤٣٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـــ/ الآلات الحاسبة	
٣٠٠٠٠ صندوق	
	٣٠٠٠٠ الفرق
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٣٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـــ/ البضاعة	
٢٤٠٠٠٠ رصيد ١/١	١٢٠٠٠٠ مذكورين
٩٠٠٠٠ دائنون	
	٢١٠٠٠٠ الفرق
٣٣٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
٢١٠٠٠٠رصيد ١٢/٣١	

حـــ/ الدائنون	
٩٠٠٠٠ صندوق	٢٠٠٠٠ رصيد ١/١
	٩٠٠٠٠ بضاعة
٢٠٠٠٠ الفرق	
١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
٢٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـــ/ رأس المال	
٧٠٠٠ صندوق	٢٩٨٠٠٠ رصيد ١/١
٢٩١٠٠٠ الفرق	
٢٩٨٠٠٠	٢٩٨٠٠٠
٢٩١٠٠٠رصيد ١٢/٣١	

الحل للمطلوب ثانياً:

الموجودات	قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠١٠/١٢/٣١		المطلوبات ورأس المال
٢٨٠٠٠	الصندوق	٢٠٠٠٠	الدائنون
٤٣٠٠٠	المدينون	٢٩١٠٠٠	رأس المال
٢١٠٠٠٠	البضاعة		
٣٠٠٠٠	الأثاث		
٣١١٠٠٠	إجمالي الموجودات	٣١١٠٠٠	إجمالي المطلوبات ورأس المال